



سلسلة السياسات البيئية

# الانتقال البيئي العادل والعدالة المائية والحوكمة في فلسطين «لا عدالة مع الاحتلال»

شبكة المنظمات الاهلية

البيئية الفلسطينية



مبادرة  
الإصلاح  
العربي



## نُشر من طرف:

### مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي هي مؤسسة تفكير عربية مستقلة تعمل بالشراكة مع خبراء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها لصياغة برامج محلية واقعية تهدف إلى التغيير الديمقراطي والعدالة الاجتماعية. وهي تُجري البحوث وتقدّم تحليلات في مجال السياسات وتوفر منبراً للأصوات المهمة استناداً إلى مبادئ التنوع والحياد والمساواة بين الجنسين.

### PENGON

شبكة المنظمات الأهلية البيئية الفلسطينية (PENGON)، والمعروفة أيضاً باسم «أصدقاء الأرض - فلسطين»، هي الشبكة البيئية الفلسطينية الرائدة، تأسست عام 1996، وتضم أكثر من 40 منظمة عضواً في الضفة الغربية وقطاع غزة. تتسق الشبكة جهود المناصرة وبناء القدرات والعمل على السياسات، مع التركيز على حقوق المياه، وحماية الأراضي، والزراعة المستدامة، والعدالة البيئية في ظل تحديات الاحتلال. وتُسهّم منشوراتها ثنائية اللغة وحملاتها وشراكاتها الدولية في تعزيز وإيصال الصوت البيئي الفلسطيني على المستوى العالمي.

### عن المشروع

تم إعداد هذا التقرير من قبل شبكة المنظمات الأهلية البيئية الفلسطينية (PENGON) بالتعاون مع مبادرة الإصلاح العربي، وذلك في إطار المشروع الممول من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (SIDA) بعنوان: "تعزيز فاعلي المجتمع المدني والشبكات المناصرة لانتقال بيئي عادل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".

### إخلاء المسؤولية:

إن المعلومات والآراء الواردة في هذا التقرير هي معلومات وآراء المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة آراء مبادرة الإصلاح العربي أو موظفيها أو مجلس إدارتها أو ممولها.



© 2026 مبادرة الإصلاح العربي.

يسمح هذا الترخيص لمُعدي الاستخدام بتوزيع المواد وإعادة مزجها وتكييفها والبناء عليها بأي وسيط أو تنسيق لأغراض غير تجارية فقط، و فقط طالما تم ذكر المصدر. إذا قمت بإعادة مزج المواد أو تكييفها أو البناء عليها، فيجب عليك ترخيص المواد المعدلة بموجب شروط مماثلة.

صورة الغلاف: فلسطينيون مع حاويات مياه الشرب وسط منازلهم المدمرة في مدينة خان يونس، جنوب قطاع غزة. كانون الأول / ديسمبر 2025.

© شترستوك، تصوير أنس محمد.

أيار/مايو 2026





# المحتويات

|    |   |
|----|---|
| 7  | مقدمة   |
| 7  | المنهجية  |
| 7  | مفهوم ومبادئ الانتقال البيئي العادل والعدالة المائية                            |
| 7  | الانتقال البيئي العادل: التعريف والمفهوم  |
| 8  | العدالة المائية: التعريف والمفهوم   |
| 10 | الحق في المياه والعدالة المائية   |
| 10 | فوائد وتحديات تبني الانتقال العادل  |
| 10 | الفوائد   |
| 11 | التحديات  |
| 11 | الحق في المياه والعدالة المائية في فلسطين                                       |
| 11 | حقوق المياه والعدالة المائية في الضفة الغربية                                   |
| 12 | حقوق المياه والعدالة المائية في غزة: تأثير الحرب على غزة                        |
| 13 | انتهاك حقوق المياه في فلسطين  |
| 13 | حوكمة المياه في فلسطين  |
| 13 | هيكلية حوكمة المياه   |
| 15 | مشاركة المجتمع المدني في صنع السياسات   |
| 15 | أشكال مشاركة المجتمع المدني في صنع السياسات                                     |
| 16 | الآليات المرغوبة والموارد المطلوبة لإشراك منظمات المجتمع المدني في صنع السياسات |
| 16 | عواقب عدم إشراك منظمات المجتمع المدني في صنع السياسات                           |
| 17 | مدى كفاية جهود منظمات المجتمع المدني لتحقيق العدالة المائية والبيئية            |
| 18 | دور التمويل الخارجي في المساهمة في تحقيق العدالة المائية                        |
| 18 | وعي المجتمع الفلسطيني بالحق في المياه   |
| 19 | الآليات الوطنية لتمكين الوصول إلى الحق في المياه                                |
| 19 | الخلاصة   |



## مقدمة

منظمة ARI من خلال شبكة المنظمات غير الحكومية البيئية الفلسطينية.

## المنهجية

تتضمن المنهجية المتبعة دراسة مكتبية، إذ استعرض المؤلفون الأدبيات ذات الصلة بالانتقال البيئي العادل والعدالة المائية، بالإضافة إلى العمل الميداني. وشمل هذا الأخير تحديد الجهات المعنية الرئيسية من الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المرتبطة بقطاع المياه والبيئة. في المجموع، أجريت مقابلات مع 30 مؤسسة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة: 16 مؤسسة حكومية (11 في الضفة الغربية وخمس في قطاع غزة) و14 منظمة غير حكومية (10 في الضفة الغربية وأربع في غزة). ولمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الملحق 1. وأعدّ استبيان لتغطية معظم القضايا المتعلقة بمبادرة الانتقال البيئي العادل والعدالة المائية. وأجريت مقابلات مع أصحاب المصلحة المحددين لاستقصاء وتوثيق آرائهم حول هذه القضايا في فلسطين، من ضمنها التحديات الأساسية التي قد تؤثر على تحقيقها. وحُللت البيانات المجمعة واستُخلصت النتائج بالاستناد إلى آراء مختلف أصحاب المصلحة.

كما عُرضت نتائج عملية تحديد أصحاب المصلحة وتحليلها عليهم بهدف مزيد من التشاور والتحقق خلال ورشة العمل الأولى للتشاور مع أصحاب المصلحة، وأدرجت التعليقات الواردة في المسودة الأولى للتقرير. وخلال ورشة العمل الثانية، عُرضت المسودة الأولى للتقرير والنتائج الرئيسية، بما فيها الملاحظات الواردة من ورشة العمل الأولى. ونُظمت ورشة عمل أخيرة، عُرضت فيها النتائج على مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة، من ضمنهم المانحون وأطراف أخرى ذات صلة، وأدمجت الملاحظات الواردة من هذه الورشة في التقرير النهائي.

## مفهوم ومبادئ الانتقال البيئي العادل والعدالة المائية

### الانتقال البيئي العادل: التعريف والمفهوم

ظهر مفهوم الانتقال العادل في مجال البيئة في الولايات المتحدة منذ ثمانينيات القرن الماضي، في إطار برنامج لدعم العمال الذين فقدوا وظائفهم بسبب سياسات حماية

برزت التحديات المتداخلة للانتقال البيئي العادل والعدالة المائية كقضايا محورية عالمياً ومحلياً، لا سيما في المناطق التي تواجه سياقات اجتماعية وسياسية فريدة. وفي فلسطين، لا تقتصر هذه القضايا على الجانب البيئي فحسب، بل هي متجذرة بعمق في نسيج معقد من الواقع السياسي وشحّ الموارد والظلم التاريخي. وفاقم الاحتلال الإسرائيلي المطول لفلسطين هذه المظالم، من خلال حرمان الفلسطينيين من حقهم في المياه والبيئة، واستنزاف مواردهم، وممارسة العنف بحقهم وبحق ممتلكاتهم وبناهم التحتية، لا سيما في ما يتعلق بالمياه والبيئة. ويعدّ ذلك انتهاكاً لالتزامات إسرائيل بصفها قوة احتلال بموجب القانون الدولي والاتفاقيات ذات الصلة.

مع توجه العالم بشكل متزايد نحو نماذج تنمية مستدامة منخفضة الكربون، أصبح الانتقال العادل ضرورة ملحة. ويؤكد مبدأ الانتقال العادل أن التحول نحو الاستدامة البيئية يجب ألا يُفاقم أوجه عدم المساواة القائمة، بل أن يسهم بفاعلية في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية للجميع. وفي السياق الفلسطيني، الذي يتقاطع فيه شحّ المياه الحاد مع واقع الاحتلال المستمر، يمثل السعي لتحقيق العدالة البيئية والمائية تحدياً مرگباً يتطلب مقاربة شاملة ومتكاملة: مقاربة تعالج العدالة المائية، وتأخذ في الاعتبار ممارسات الاحتلال، وتسعى إلى إنهاءه كخطوة رئيسية نحو تحقيق العدالة للفلسطينيين. فلا يمكن تحقيق عدالة المياه في ظل استمرار الاحتلال والعنف الذي ترتكبه الدولة الإسرائيلية.

يتناول هذا التقرير وجهات نظر مختلف الأطراف الفلسطينية المعنية - ومن ضمنها الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات الزراعية - حول مفاهيم الانتقال البيئي العادل والعدالة المائية. ويجمع التقرير رؤاهم حول اعتماد هذه المقاربات في السياسات الوطنية، وآليات إشراك المجتمع المدني في صنع القرار، والتحديات والفرص القائمة. ومن خلال تحليل هذه الرؤى المتنوعة، يهدف التقرير إلى تقديم فهم معمق للتعقيدات المرتبطة بهذه القضايا، مع إبراز نقاط الالتقاء والاختلاف، واقتراح إطار عمل متين للخطوات المستقبلية.

يعد فهم هذه الديناميات أمراً بالغ الأهمية لكل من صناع السياسات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني على حد سواء. فهو يوفر قاعدة معرفية أساسية لصياغة سياسات وبرامج أكثر فعالية واستدامة، تضمن تنمية عادلة وشاملة، مع مراعاة الخصوصيات والتحديات الكبيرة التي يواجهها الشعب الفلسطيني. يسعى هذا التقرير إلى تعزيز الحوار البناء والتعاون بين مختلف الأطراف، ما يمهد الطريق نحو مستقبل أكثر عدالة واستدامة في فلسطين.

أعدّ هذا التقرير في إطار مشروع «الجسر الأخضر للانتقال العادل»، الممول من الاتحاد الأوروبي عبر مرفق المجتمع المدني لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، ومن السويد من خلال الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، وتنفذه

وحماية التنوع البيولوجي، والوصول إلى تنمية منصفة توزع المنافع والمسؤوليات بعدل.

ومن الأهمية بمكان، أن هذا الفهم يسלט الضوء على ضرورة إنهاء الاحتلال واحترام حقوق الإنسان - لا سيما الحق في تقرير المصير والحق في المياه - باعتباره جزءاً لا يتجزأ من أي انتقال عادل في مجالي المياه والبيئة. ووفقاً لرؤية المؤسسات الفلسطينية، فإن تحقيق هذا الانتقال لن يكون ممكناً إلا بقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة.

الخطوات الأساسية لتحقيق تحول عادل نحو اقتصاد أخضر

يلخص معهد ستوكهولم للبيئة هذه الخطوات على النحو الآتي:<sup>6</sup>

- التشجيع الفعال على إزالة الكربون، بما في ذلك تعزيز الاستثمارات الجديدة.
- دعم المناطق المتضررة، بما يشمل تنويع الاقتصاد في المناطق ذات الدخل المنخفض.
- دعم العمال والمجتمعات المتضررة من الإغلاق أو تقليص الأنشطة.
- معالجة الأضرار البيئية وفق مبدأ «الملوث يدفع».
- معالجة أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية القائمة.
- ضمان شمولية وشفافية عمليات التخطيط وصنع السياسات.

## العدالة المائية: التعريف والمفهوم

خضع مفهوم العدالة المائية لبحثٍ موسّع من قبل عددٍ من العلماء والباحثين والأكاديميين، إذ تناولوه من زوايا اجتماعية سياسية وسوسولوجية مختلفة. ويرى بعضهم أنه لا يوجد تعريف عالمي للعدالة المائية، وأنه يُفضل مقاربتها بشكلٍ علائقي مرتبط بالسياق.<sup>7</sup> بينما يضعها آخرون ضمن حقل الإيكولوجيا السياسية، ويعرّفونها بأنها: «السياسات وعلاقات القوة التي تشكل معرفة الإنسان بعالم المياه وتدخّله فيه، ما يؤدي إلى أنماط من حوكمة الطبيعة والبشر، في آنٍ واحد وعلى مستويات متعددة، لإنتاج نظام هيدرو-اجتماعي

البيئة.<sup>1</sup> وقد تطور هذا المفهوم منذ ذلك الحين، مع اعتماد تعريفات متعددة قبل عددٍ من المنظمات الدولية. تعرف منظمة العمل الدولية هذا المفهوم بأنه «تخصير الاقتصاد بطريقة عادلة وشاملة قدر الإمكان، بما يخلق فرص عمل لائقة ويضمن عدم ترك أحد خلف الركب».<sup>2</sup> ويتجه الفهم الأوسع لهذا المبدأ إلى الترسخ بشكلٍ متزايد. ووفقاً لتحالف العدالة المناخية، يُعدّ الانتقال العادل مجموعةً من المبادئ والعمليات والممارسات المستندة إلى رؤية موحدة ومرتبطة بالسياق المحلي، وتهدف إلى بناء قوة اقتصادية وسياسية تسهم في الانتقال من اقتصاد قائم على الاستخراج إلى اقتصاد تجديدي.<sup>3</sup>

على الصعيد العالمي، توسّع مفهوم الانتقال العادل ليشمل قضايا أخرى مثل حماية التنوع البيولوجي، تعزيز القدرة على الصمود، ضمان تنمية مستدامة عادلة، وتحقيق العدالة المناخية والمائية. يتطلب الانتقال العادل من الدول الوفاء بالتزاماتها المناخية، مع ضمان عدم إقصاء الدول الفقيرة من الأسواق والمنتجات الناشئة. كما يتطلب الأمر توفير حيزٍ سياساتي لدول الجنوب العالمي لتطوير قدراتها الإنتاجية وأطرها المعرفية في مجال التكنولوجيا النظيفة، وتوسيع أنظمة الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية، وتعزيز التعاون الدولي لضمان تمويل البنية التحتية وبناء القدرة على الصمود.<sup>4</sup>

من خلال التعريفات السابقة، يتضح أن الانتقال العادل ينطوي على تغيير في السياسات القائمة وهيكل الحوكمة عبر الابتعاد عن سياسات الهيمنة واستنزاف الموارد (خصوصاً المياه والمعادن) والانتقال نحو سياسات تجديدية أكثر استدامة تقوم على الحفاظ على الموارد واتخاذ قرارات ديمقراطية وشاملة.<sup>5</sup>

في السياق الفلسطيني، يتجاوز مفهوم الانتقال العادل في مجالي المياه والبيئة مجرد حماية البيئة، ليشمل أبعاداً اجتماعية واقتصادية ومائية مترابطة، مع التركيز على البعد الحقوقي الإنساني. يؤكد هذا التوافق الذي توصلت إليه المؤسسات الفلسطينية المشاركة في الدراسة أهمية ضمان عدم تهميش أي شريحة من المجتمع في مسار التنمية، مع التركيز بشكلٍ خاص على المجتمعات المهمشة. كما يؤكد الحاجة إلى تحقيق مشاركة عادلة وشاملة في صنع القرار.

1 "Just Transition – A Report to OECD", Just Transition Centre, 2017, ("Just Transition", 2017).

2 International Labor Organization, "Just Transition, Frequently Asked Questions", 2023, available at <https://www.ilo.org/topics-and-sectors/just-transition-towards-environmentally-sustainable-economies-and-societies>

3 Climate Justice Alliance, "Just Transition: A Framework for Change", available at <https://climatejusticealliance.org/just-transition-2/> (Climate Justice Alliance, "Just Transition")

4 Committee for Development Policy, "Policy Note – A globally just transition, Perspectives from the Committee for Development Policy", UN (Committee for Development Policy, "Policy Note").

5 Climate Justice Alliance, "Just Transition".

6 Stockholm Environment Institute, "Seven Principles to realize a just transition to a low-carbon economy", Stockholm, 2020.

7 Farhana Sultana, "Water Justice: Why it matters and how to achieve it". Water International, Vol 43, No. 4, 2018, pp. 483493-; R. Boelens, J. Vos, and T. Perreault, The Multiple Challenges and Layers of Water Justice Struggles, Cambridge University Press, 2018 (Boelens et al., The Multiple Challenges and Layers); A. Ulloa, G. Damonte, C. Quiroga, and D. Navarro, "Water and Climate Change – Sustainable Development", Environmental and Policy Issue, Elsevier, 2022.

معين»<sup>8</sup>

في صنع القرارات المتعلقة بالمياه.<sup>16</sup>

وتؤكد العدالة الاعترافية أهمية الاعتراف بالفروقات الاجتماعية والثقافية، وتسلب الضوء على الأعباء غير المتكافئة التي تتحملها المجتمعات المهمشة، مع احترام الحقوق الخاصة المرتبطة بالهويات الاجتماعية والثقافية والسياسية.<sup>17</sup> كما تُبرز أهمية التعددية، والاعتراف بتنوع الأطر القيمية والحوكمة، وتشدّد على سيادة الشعوب الأصلية والحاجة إلى مقاربات مناهضة للاستعمار. وترتبط هذه العدالة ارتباطاً وثيقاً بالعدالة الثقافية وبعض عناصر العدالة البيئية للشعوب الأصلية.<sup>18</sup>

ومن المهم أيضاً الإشارة إلى العدالة التحويلية، التي نشأت من حركة العدالة البيئية، وتُعدّ وثيقة الصلة بهذا السياق. تهدف هذه العدالة إلى معالجة الأسباب الجذرية للأضرار وأوجه عدم المساواة على نطاق أوسع، عبر الدعوة إلى تفكيك أو إعادة تشكيل جذرية للأنظمة وهياكل السلطة التي تنتج الظلم.<sup>19</sup> وهي تسعى إلى تحويل الأنظمة والممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الظالمة. وفي هذا الإطار، ترتبط العدالة التحويلية بالعدالة البيئية النقدية، وبالمقاربات البيئية المناهضة للاستعمار أو الإلغائية، وجميعها تركز على تغيير الأنظمة التي تنتج الظلم على المستوى العالمي.<sup>20</sup> وفي ما يتعلق بالمياه، قد تشمل هذه الأنظمة قوانين المياه، وممارسات الاستنزاف المفرط، وتدهور الموارد المائية نتيجة الاقتصادات الاستخراجية؛ ويتمثل الهدف في تفكيك الرؤى والمؤسسات الاستعمارية والاستيطانية التي تتجذر فيها هذه الأنظمة والممارسات.<sup>21</sup>

باختصار، تستند العدالة المائية إلى مبادئ الإنصاف، والمساواة، والمشاركة، والمساءلة. والأهم من ذلك، يجب أن تُفهم العدالة المائية بوصفها مفهوماً «علائقياً، مرتبطاً بالسياق وحساساً له، وليس مفهوماً كونياً جامداً».<sup>22</sup>

تشمل العدالة المائية كلاً من كمية المياه وجودتها، وطرق الوصول إليها وتوزيعها، والمعاني والخطابات والمعرفة التي تتحكّم في إدارتها.<sup>9</sup> وبناءً على ذلك، تتناول العدالة المائية قضايا اتخاذ القرار والسلطة والشرعية، وتمتد إلى مسائل الثقافة والأرض والهوية مع الأخذ في الاعتبار حقوق الشعوب الأصلية في السياقات ما بعد الاستعمارية.<sup>10</sup>

وترتبط غالباً بالعدالة المائية بحركات مناهضة للخصخصة وجهود إعادة إدارة المياه إلى البلديات، وضمان توفير المياه العامة للجميع. إلا أن النشطاء والباحثين في هذا المجال دعوا أيضاً إلى قضايا مهمة أخرى، ديمقراطية حوكمة المياه والاعتراف بالنضالات القائمة، ومعالجة عدم المساواة والظلم الاجتماعي.<sup>11</sup> كما روج باحثون آخرون لإدراج أخلاقيات المياه ضمن أنظمة الحوكمة.<sup>12</sup> بشكل عام، يمكن فهم العدالة المائية ضمن أطر العدالة الأخرى، من ضمنها العدالة البيئية والعدالة المناخية، والتي تشترك جميعها في ثلاث مكونات رئيسية: العدالة التوزيعية، والعدالة الإجرائية، والعدالة الاعترافية.<sup>13</sup>

تشير العدالة التوزيعية إلى التوزيع العادل للمنافع والأضرار. وفي سياق المياه، تتركز حول أسئلة مثل: من يحصل على المياه؟ وأين؟ ومن يستفيد أو يتحمل التكاليف والآثار أو المخاطر المرتبطة بها؟<sup>14</sup> في بعض الحالات، تشمل العدالة التوزيعية تخصيص المياه ليس فقط للبشر، بل أيضاً لكائنات غير بشرية، مثل النظم البيئية النهريّة، مع مراعاة تأثيرات ذلك على الإنسان والطبيعة.<sup>15</sup>

تُركز العدالة الإجرائية على كيفية اتخاذ القرارات، وتستند إلى مبادئ الإنصاف والمساواة والشفافية والمساءلة والمشاركة

16 Knudson et al., "Just Water Transition".

17 Mills-Novoa et al., Water and climate change.

18 R. Boelens, A. Escobar, and K. Bakker et al., "Riverhood: political ecologies of socio nature commoning and trans local struggles for water justice", The Journal of Peasant Studies, Vol.50 No.3, 15 November 2022, pp. 132-; M. Liboiron, R. Liu, E. Earles, and I. Walker-Franklin, "Models of Justice Evoked in Published Scientific Studies of Plastic Pollution", Facets, Vol.8, 2023, pp. 134-

19 M. Rodeiro, "Environmental Transformative Justice: Responding to Ecocide", PhD thesis, CUNY, 2020.

20 D. Pellow, "What is Critical Environmental Justice", Cambridge: Polity; Lina Álvarez and Brendan Coolsaet, "Decolonizing Environmental Justice Studies: A Latin American Perspective", Capitalism Nature Socialism, Vol.31 No.2, pp. 5069-, available at <https://doi.org/10.1080/104557/52.2018.1558272>; Thompson, "Toward a world".

21 S. Borgias, "Navigating Diverse Visions of Water Justice Within Unlikely Alliances", Water Alternatives, Vol.17 No.3, 2024.

22 D. Roth, M. Zwartveen, K.J Joy, and S Kulkarni, "Water Rights, Conflicts and Justice in South Asia", International Journal of Justice and Sustainability, Vol.19 No.9, 2014, pp. 947953-, available at <https://doi.org/10.1080/13549839.2012.752232/>

8 R. Boelens, "Water Justice in Latin America: The Politics of Difference, Equity, and Indifference", University of Amsterdam, 2015.

9 M. Zwartveen and R. Boelens, "Defining, researching and struggling for water justice: some conceptual building blocks for research and action", Water International, Vol.39 No.2, 2014, p. 143 (Zwartveen and Boelens, "Defining, researching and struggling").

10 Boelens et al., The Multiple Challenges and Layers.

11 D. McDonald, Making Public A Privatized World – The struggle for Essential Services, Z Books, London, 2016; Zwartveen and Boelens, "Defining, researching and struggling".

12 D. Groenfeldt, Water and Ethics: A values approach solving the water crisis, Routledge, New York, 2013.

13 K. Thompson, "Toward a world where we can breathe: Abolitionist environmental justice praxis", Annals of the American Association Geographers, Vol.113 No.7, 2023, pp. 16991710- (Thompson, "Toward a world"); M. Mills-Novoa, R. Boelens, and J Hoogesteger, Chapter 21 in Water and climate change – Climate Change and Water Justice, Elsevier, 2022 (Mills-Novoa et al., Water and climate change).

14 C. Knudson, A. Cantor, and K. Kay, "Just Water Transition at the end of sugar in Maui, Hawaii", Environment and Planning E: Nature and Space, Vol.5 No.4, 2022, pp. 2,0732,097- (Knudson et al., "Just Water Transition").

15 Boelens et al., The Multiple Challenges and Layers.

## الحق في المياه والعدالة المائية

### فوائد وتحديات تبني الانتقال العادل

#### الفوائد

ينشأ مفهوم الانتقال العادل من الحاجة الملحة إلى إرساء إطار سياسي يسهّل التحول نحو اقتصاد مستدام يعود بالنفع على الجميع.<sup>26</sup> وتتراوح هذه الفوائد بين حشد الدعم العام لثورة في الوظائف الخضراء، ودفع الحلول المحلية من خلال تطوير رؤى محلية للانتقال العادل تقوم على المشاركة وتستند إلى فهم عميق للآثار الاجتماعية والاقتصادية المحتملة لهذا الانتقال.<sup>27</sup> والأهم من ذلك، أن الانتقال العادل ينطوي على إمكانية إحداث تغيير اجتماعي أعمق من خلال إصلاح الأنظمة القائمة التي تقوّض العدالة المناخية والمساواة الاجتماعية. وأكدت منظمة العمل الدولية أن التحول إلى اقتصادات مستدامة بيئيًا واجتماعيًا يمكن أن يصبح محركًا قويًا لخلق فرص العمل، وتحسين جودة الوظائف، وتعزيز العدالة الاجتماعية، والقضاء على الفقر، إذا أُدير بشكلٍ سليم.<sup>28</sup>

ومع ذلك، تبرز العديد من التحديات التي تواجه اعتماد نهج الانتقال العادل في السياسات والاستراتيجيات الوطنية حول العالم، خصوصاً في بلدان الجنوب. إذ تعاني هذه الدول من ظروفٍ أكثر صعوبةً بكثير، من بينها قيود مالية أكبر، ما يحدّ من قدرتها على الوصول إلى التمويل ويؤدي بالتالي إلى ضعف تمويل أنظمة الحماية الاجتماعية. غالبًا ما تعاني من معدلات فقر أعلى، وانعدام أمن غذائي أكبر، وفجوات كبيرة في توفير الخدمات الأساسية والبنية التحتية، ومن ضمنها الطاقة. على الصعيد الاجتماعي، تؤدي معدلات البطالة والعمالة الناقصة المرتفعة، إلى جانب الانتشار الواسع للعمل غير النظامي، إلى تعريض شريحة واسعة من الناس لمخاطر تتعلق بمصادر رزقهم. كما أن محدودية التنمية تعني ضعف القدرات العلمية والتكنولوجية. وتكون بلدان الجنوب العالمي أكثر عرضة للصدمات الخارجية بسبب اعتمادها الكبير على الاستيراد، بما في ذلك الوقود الأحفوري؛ ما يجعلها أكثر هشاشةً، خصوصاً أمام الآثار المحتملة لتغير المناخ. في سياق الانتقال العادل، لا يمكن لدولةٍ من دول الجنوب العالمي، تعاني من فجواتٍ كبيرةٍ في الوصول إلى الطاقة، وتسهم بشكلٍ ضئيلٍ في انبعاثات الغازات الدفيئة، أن تجعل هدف التخلي عن الوقود الأحفوري أولويةً تتقدّم على ضمان وصول الجميع إلى خدمات طاقة ميسورة التكلفة

في عام 2010، أصدرت الأمم المتحدة قرارًا بشأن الحق الإنساني في المياه والصرف الصحي، يعترف بـ «الحق في الحصول على مياه شرب آمنة ونظيفة وخدمات الصرف الصحي كحق من حقوق الإنسان، وهو أمرٌ ضروري للتمتع الكامل بالحياة وجميع حقوق الإنسان.»<sup>23</sup> أقرّ هذا القرار في كل من الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أنه لم يُصادق عليه من جميع الدول، إلا أنه لم تُسجّل أي أصوات معارضة له. وهذا يعني وجود اعترافٍ عالمي بالحق في المياه، وضرورة أن تكفل الحكومات هذا الحق. وتضمنت المبادئ التوجيهية التي وُضعت لتحقيق هذا الحق تدريجيًا، ضرورة الانتباه إلى جودة المياه وسلامتها، كميتها الكافية، موثوقية توافرها، قدرتها على تحمل الكلفة، سهولة الوصول إليها، وتوافرها، فضلًا عن القبول الاجتماعي لمصادرها وطرق إدارتها. ومن المهم الإشارة إلى أن هذه الجوانب ليست قواعد جامدة، بل يجب تحديدها ضمن كل سياق وطني بحسب ظروف كل بلد.<sup>24</sup>

لضمان وصول عدد أكبر من الناس إلى مياه نظيفة وآمنة يوميًا، يلزم إيلاء اهتمام أكبر بمجموعةٍ من العوامل: المساواة، الاستدامة، الحقوق، العدالة، المساءلة المحلية، العملية الديمقراطية، وتلبية الاحتياجات المختلفة للناس. وأصبح واضحًا مع مرور الوقت أن حتى في غياب دعم السياسات الوطنية، يمكن للخطابات المرتبطة بالحق في المياه أن تفتح المجال لنقاشات حول الديمقراطية والمواطنة والتنمية. وغالبًا ما تشكّل قوة دافعة للفئات الفقيرة والمهمشة للمطالبة بديمقراطية المياه والمشاركة المدنية في إدارتها.<sup>25</sup>

وبالتالي، فإن فهم العدالة المائية والحق في المياه يساعد على وضع قضايا المياه، محليًا وعالميًا، في سياقها الصحيح، بما في ذلك إدراك أن مسألة الوصول إلى المياه ترتبط بشكل وثيق بعلاقات القوة والسيطرة، كما يتجلى بوضوح في الحالة الفلسطينية.

26 "Just Transition", 2017.

27 UN Development Program, "How Just Transition Can Help Deliver the Paris Agreement", Report, 4 November 2022, available at <https://www.undp.org/publications/how-just-transition-can-help-deliver-paris-agreement> (UN Development Program, "How Just Transition Can Help").

28 International Labor Organization, Guidelines for a just transition towards environmentally sustainable economies and societies for all, 2015.

23 UN General Assembly, Resolution 64292/, A/RES/6428 ,292/ July 2010, available at <https://docs.un.org/en/A/RES/64292/>

24 F. Sultana and A. Loftus, "The human right to water: Critique and conditions for possibility", Water, Vol.2 No.2, 2015, pp. 97105-.

25 L. Mehta, J. Allouche, A. Nicole, and A. Walnycki, "Global environmental justice and the right to water: The case of periurban Cochabamba and Delhi", Geoforum, Vol.54, 2014, pp. 158166-.

الغربية نحو 682 مليون متر مكعب سنوياً و40 مليون متر مكعب في قطاع غزة، موزعة على أربعة أحواض رئيسية: ثلاثة في الضفة الغربية وواحد في غزة.<sup>32</sup> أما المورد السطحي الوحيد فهو نهر الأردن، الذي تسيطر عليه سلطة الاحتلال وتستخدمه بشكل كامل، ما يحرم الفلسطينيين من الوصول إلى حقوقهم فيه.

بلغ إجمالي استخدام المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 2022 نحو 152.3 مليون متر مكعب للأغراض المنزلية والصناعية، منها 56.8 مليون متر مكعب في قطاع غزة ونحو 95.5 مليون متر مكعب في الضفة الغربية. ووصل متوسط استهلاك الفرد من مياه الشرب في قطاع غزة إلى نحو 84.6 لتراً يومياً، ونحو 86.4 لتراً يومياً في الضفة الغربية لعام 2023.<sup>33</sup> ومن المهم الإشارة إلى أن استهلاك الفرد في بعض المجتمعات المهمشة في الضفة الغربية لا يتجاوز 10 لترات يومياً، في حين يقل في قطاع غزة خلال الحرب الحالية عن 7 لترات يومياً؛ ويعود ذلك إلى نقص البنية التحتية للملائمة والتدمير شبه الكامل للبنية التحتية للمياه (أكثر من 90 في المئة) في الضفة الغربية، وتدمير معظم الآبار ومحطات تحلية المياه في قطاع غزة.

وتدهور الوضع المائي في الضفة الغربية بشكل حاد بسبب تزايد اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين على الفلسطينيين وممتلكاتهم، خصوصاً بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، بالتوازي مع التدهور الشديد في قطاع غزة. ومنذ بداية عام 2025، سجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) 2208 هجومات نفذها مستوطنون إسرائيليون في الضفة الغربية، أسفرت عن أضرار في الممتلكات وإصابات بين الفلسطينيين. وكانت محافظة رام الله الأكثر تضرراً، إذ سُجِّل 536 اعتداءً أسفرت عن 856 إصابة وأكثر من 500 أسرة نازحة.<sup>34</sup> بالإضافة إلى ذلك، دُمِّرت 220 منشأة للمياه والصرف الصحي والنظافة في الضفة الغربية، إلى جانب 389 منشأة من مصادر سبل العيش و782 منشأة زراعية.<sup>35</sup>

كما هاجم مستوطنون، في 5 تموز/يوليو 2025، آبار المياه

وموثوقة وحديثة، بما يتناسب مع احتياجات التنمية.<sup>29</sup> على الرغم من هذه التحديات، تذكر مبادئ الانتقال العادل صراحةً في 38% من المساهمات المحددة وطنياً، و56% من الاستراتيجيات طويلة الأمد.<sup>30</sup> إلا أن 17 في المئة فقط من المساهمات المحدثة و55 في المئة من الاستراتيجيات طويلة الأمد تتضمن أقساماً مخصصة للانتقال العادل. ويشير ذلك إلى أن الطريق لا يزال طويلاً، ويعكس حجم الضغوط التي تواجه دول الجنوب العالمي، ومن ضمنها فلسطين، للمضي قدماً نحو انتقالٍ عادل.<sup>31</sup>

## التحديات

بالإضافة إلى التحديات المذكورة أعلاه التي تواجهها دول الجنوب العالمي في تبني انتقال عادل وضمن العدالة المائية، تواجه فلسطين تحديات فريدة وقاسية ناجمة عن استمرار الاحتلال المطول والحرب على غزة التي بدأت في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023. تشمل المظالم الحالية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين: شن الحروب، قتل المدنيين، تدمير البنية التحتية، التهجير القسري للسكان من أراضيهم ومنازلهم، وتدمير جميع المقومات المدنية والثقافية ومن ضمنها المستشفيات والجامعات والمدارس ودور العبادة؛ وتقييد الوصول إلى المياه والغذاء والأدوية كنوع من العقاب الجماعي، فضلاً عن مصادرة الأراضي والمياه وتلوث البيئة. وأدت ممارسات إسرائيل إلى تفاقم مستويات الظلم في فلسطين عموماً، بما يشمل الظلم المائي والبيئي، ما يجعل تحقيق أي انتقال عادل أمراً مستحيلاً، كما يوضح القسم التالي.

## الحق في المياه والعدالة المائية في فلسطين

### حقوق المياه والعدالة المائية في الضفة الغربية

تعد المياه الجوفية أحد أهم مصادر المياه المتجددة، وهي مصدر المياه الوحيد المتاح للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. يبلغ حجم المياه الجوفية المتجددة في الضفة

32 Palestinian Water Authority, "Water Resources Status Summary Report", Gaza, 2015.

33 Palestinian Central Bureau of Statistics, 2024, water Tables in Palestine 2023, Ramallah, Palestine available at [https://www.pcbs.gov.ps/Portals/\\_Rainbow/Documents/WaterTables\\_2023.pdf](https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/WaterTables_2023.pdf)

34 UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "West Bank | Monthly Snapshot: Casualties, Property Damage and Displacement (As of 30 June 2025)", available at <https://www.unocha.org/publications/report/occupied-palestinian-territory/west-bank-l-monthly-snapshot-casualties-property-damage-and-displacement-30-june-2025>

35 UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "West Bank | Monthly Snapshot: Casualties, Property Damage and Displacement (As of 30 June 2025)", available at <https://www.unocha.org/publications/report/occupied-palestinian-territory/west-bank-l-monthly-snapshot-casualties-property-damage-and-displacement-30-june-2025>

29 Committee for Development Policy, "Policy Note".

30 بموجب اتفاقية باريس، المساهمات المحددة وطنياً هي ما يحدده البلد كالتزامه بخفض انبعاثات غازات الدفيئة. في حين أن الاستراتيجيات طويلة الأجل هي وثائق رسمية تضعها البلدان لوضع خططها لخفض الانبعاثات. انظر: «المساهمات المحددة وطنياً (NDCs): اتفاقية باريس والمساهمات المحددة وطنياً»، تغير المناخ في الأمم المتحدة، متاح على <https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement/nationally-determined-contributions-ndcs> انظر «استراتيجيات المناخ طويلة الأجل: ما هي الاستراتيجية طويلة الأجل؟»، معهد الموارد العالمية، متاح على الرابط <https://www.wri.org/climate/long-term-strategies/what-is-long-term-strategy>

31 UN Development Programme, "How Just Transition Can Help".

والخدمات الصحية؛ وخلفت كميات هائلة من الركام، ما أثر بشكل كبير على البيئة وعلى توفير الخدمات الأساسية، بما فيها المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات الصلبة والخدمات الصحية لسكان قطاع غزة؛ وتسببت في تلوث الأراضي والمياه الجوفية ومياه البحر.

ويذكر أن الحرب الأخيرة التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة كانت الأعنف، إذ أسفرت عن مقتل أكثر من 69,656 مدنياً وإصابة أكثر من 170,655 من المدنيين، لا سيما النساء والأطفال. وهذه الأرقام مرشحة للارتفاع أكثر مع استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على المدنيين الفلسطينيين على الرغم من وقف إطلاق النار. وقد دمرت الحرب أكثر من 90 في المئة من المباني السكنية ومعظم المباني العامة والمؤسسات التعليمية. ودمرت ستين مبنى جامعيًا والعديد من دور العبادة، وتعرض 53 في المئة من المستشفيات للتدمير الكامل أو خرجت عن الخدمة، ما ترك أقل من نصفها قيد التشغيل. وشهدت البنية التحتية للمياه والصرف الصحي دماراً واسعاً؛ فتضرر نحو 69 في المئة من آبار مياه الشرب، و71 في المئة من محطات الضخ، و72 في المئة من محطات تحلية المياه، و83 في المئة من خزانات المياه، و75 في المئة من محطات معالجة مياه الصرف الصحي.<sup>39</sup> بالإضافة إلى ذلك، تسببت الحرب في انعدام شديد للأمن الغذائي لنحو 2.1 مليوني فلسطيني في غزة.<sup>40</sup> ودُمر نحو 80.8 في المئة من الأراضي الزراعية والمحاصيل، ولم يتبق سوى 4.6 في المئة من الأراضي الصالحة للزراعة.<sup>41</sup>

تعرض الفلسطينيون في قطاع غزة، ولا يزالون، للنزوح الداخلي القسري؛ إذ أجبر أكثر من 1.9 مليون شخص على مغادرة منازلهم للعيش في مراكز إيواء أو في العراء، من دون أبسط مقومات الحياة. وتفاقت الأوضاع الإنسانية بعد منع إدخال المساعدات الإنسانية في 18 آذار/مارس 2025. وخلال الحرب، قطعت سلطة الاحتلال المياه عن قطاع غزة بشكل غير قانوني، ودمرت البنية التحتية المرتبطة بها، ومنعت وصول المساعدات الخارجية، ما تسبب في انخفاض نصيب الفرد من المياه المتاحة بنحو 94 في المئة. تلقى الفرد في قطاع غزة نحو 4.5 لترات يومياً خلال الحرب، وهو أقل من نصف الحد الأدنى الموصى به لاستمرار الحياة في حالات الطوارئ.<sup>42</sup>

الجوفية ومحطة الضخ التي تزود 19 قرية في الجزء الشرقي من محافظة رام الله بالمياه، ما حرم الفلسطينيين من المياه لأيام عدة. وكرروا هذا الهجوم في 2 آب/أغسطس 2025، ثم منعوا فنيي المياه الفلسطينيين من الوصول إلى الموقع لإصلاح الأضرار.<sup>36</sup> كما واصل المستوطنون اعتداءاتهم على ينبوع الطبيعة في فلسطين، واستولوا على أكثر من 118 ينبوعاً - 28 منها في محافظة رام الله - كانت تزود المجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية بالمياه. ويهدد المستوطنون بالاستيلاء على 168 ينبوعاً إضافياً، منها 100 في محافظة رام الله.<sup>37</sup>

علاوة على ذلك، يقلص الاحتلال الإسرائيلي كمية المياه السنوية المباعة للفلسطينيين خلال فصل الصيف، لإعطاء الأولوية لتزويد المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية. في عام 2025، تراوحت نسبة التخفيض بين 30 في المئة و50 في المئة؛ ما أثر بشدة على العديد من المدن والمجتمعات المحلية، التي اضطرت إلى اعتماد نظام توزيع دوري للمياه، فلا يحصل السكان على المياه إلا مرة واحدة كل أسبوع أو أسبوعين.<sup>38</sup>

وتفاقم هذه الممارسات غير القانونية من قبل الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين من تدهور أوضاع المياه والصرف الصحي والنظافة في الضفة الغربية، خصوصاً في المجتمعات المهمشة، وتقلص حصة الفرد من إلى أقل من 30 لتراً يومياً في بعض المناطق؛ وهو مستوى يقل بكثير عن توصيات منظمة الصحة العالمية البالغة 100 لتر للفرد يومياً. وتضطر هذه المجتمعات المهمشة بدورها إلى شراء المياه من الصهاريج بأسعار أعلى، فيمكن أن يصل سعر المتر المكعب في بعض الحالات إلى 10 يورو، وهو مبلغ مرتفع جداً مقارنة بمستويات الدخل المنخفضة في هذه المجتمعات.

## حقوق المياه والعدالة المائية في غزة: تأثير الحرب على غزة

فرضت سلطة الاحتلال حصاراً طويلاً على قطاع غزة، وشنت ست حروب واعتداءات مدمرة منذ عام 2008، كان آخرها الحرب التي استمرت من 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023 حتى التوصل إلى وقف إطلاق النار في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2025. وقد تسببت جميع الحروب والاعتداءات مجتمعة في مقتل آلاف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال؛ وتدمير مساحات شاسعة من المباني السكنية والبنية التحتية (من ضمنها قطاعات المياه والصرف الصحي والطاقة وغيرها)

36 موقع مصلحة مياه محافظة القدس، متاح على الرابط <https://www.jwu.org/jwu/?p=3789&lang=ar>

37 Palestinian Water Authority, "Escalated Water Resources Stealing by Israeli Occupation to Foster Colonization and Forced Migration", Ramallah, 2025.

38 Palestinian Water Authority, "Israeli Violations Against Water: Water Stealing and Using Water as Weapon Against Palestinians", Ramallah, 2024

39 Water, sanitation, and hygiene Cluster: State of Palestine, WASH Facilities Impact Snapshot. Ramallah: WASH Cluster, 2025.

40 UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Reported Impact Snapshot | Gaza Strip", 10 September 2025, available at [https://www.ochaopt.org/sites/default/files/Gaza\\_Reported\\_Impact\\_Snapshot\\_10\\_September\\_2025%20final.pdf](https://www.ochaopt.org/sites/default/files/Gaza_Reported_Impact_Snapshot_10_September_2025%20final.pdf)

41 Food and Agriculture Organization of the UN, "Land Availability for Cultivation in the Gaza Strip as of April 2025", 3 June 2025, Available at <https://www.fao.org/agroinformatics/training-and-resources/datasets/data-set-detail/land-availability-for-cultivation-in-the-gaza-strip-as-of-april-2025/en>

42 OXFAM, "Water War Crimes: How Israel has weaponized water in its military campaign in Gaza", 18 July 2024, available at <https://www.oxfamamerica.org/explore/research-publications/water-war-crimes-how-israel-has-weaponized-water-in-its-military-campaign-in-gaza/>

المفروضة بالقوة من أي قوة احتلال. كما لا ينبغي المساس بهذا الحق عبر فرض إجراءات وسياسات تحد من سيادة الفلسطينيين على مواردهم أو تحرمهم من استخدامها، جزئياً أو كلياً. ويجب أن يحتفظ الفلسطينيون بحقوقهم في الوصول إلى جميع مصادر المياه الفلسطينية، سواء كانت مياهًا سطحية - ولا سيما حوض نهر الأردن - أو مياهًا جوفية. وهذه الحقوق ذات أثر رجعي، ما يعني أنه يتعيّن تعويض الفلسطينيين عن الكميات التي حُرِّموا منها، وعن الأضرار التي لحقت بهم نتيجة هذا الحرمان الكبير.

## حوكمة المياه في فلسطين

### هيكلية حوكمة المياه

بعد احتلال عام 1967، أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلية أوامر عسكرية استبدلت القوانين التي كانت سارية في الضفة الغربية وقطاع غزة. كان أولها الأمر العسكري رقم 92 بتاريخ 15 آب/أغسطس 1967، وهو «الأمر المتعلق بالصلاحيات بموجب أنظمة المياه»، الذي «[منح] السلطة الكاملة للتحكم بجميع المسائل المتعلقة بالمياه إلى مسؤول المياه الإسرائيلي». ثم جاء الأمر العسكري رقم 158 بتاريخ 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1967 الذي «وضع جميع الآبار والينابيع ومشاريع المياه تحت السلطة المباشرة للحاكم العسكري الإسرائيلي»، فيما نصّ الأمر العسكري رقم 291 بتاريخ 19 كانون الأول/ديسمبر 1968 على أن: «جميع مصادر المياه في الأراضي الفلسطينية أصبحت ملكاً للدولة وفقاً للقانون الإسرائيلي الصادر عام 1959». وألزم الأمر العسكري رقم 948 كل مواطن في قطاع غزة بالحصول على موافقة الحاكم العسكري الإسرائيلي لتنفيذ أي مشروع متعلق بالمياه. وبموجب هذه الأوامر، أحكمت قوات الاحتلال سيطرتها الكاملة على الموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومنعت الفلسطينيين من مواصلة تطوير هذه الموارد. كما اشترطت على الفلسطينيين الحصول على تصاريح لأي مشروع لتطوير المياه أو إعادة تأهيلها. ولم تُمنح هذه التصاريح إلا نادراً للمشاريع الصغيرة، ولم تُمنح مطلقاً لحفر الآبار، خصوصاً في حوض الخزان الجوفي الغربي. وأدى ذلك إلى انخفاض كمية المياه المتاحة للفلسطينيين وتدهور حالة الآبار وشبكات المياه.

بعد توقيع اتفاقيات أوسلو في عامي 1993 و1995 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، قسمت الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق: أ، ب، ج (انظر الشكل 1ب أدناه). وبقيت المنطقة ج، التي تشكل نحو 60 في المئة من مساحة الضفة الغربية، لا تزال تحت السيطرة الكاملة لقوة الاحتلال. وبعد تأسيسها عام 1995، أصدرت السلطة الفلسطينية عدة قوانين وتشريعات، وشكل القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2003 الأساس التشريعي في فلسطين. ونص القانون على مجموعة من الحقوق، من ضمنها الحق في بيئة نظيفة ومتوازنة بموجب المادة 33. وبناءً عليه، صدرت قوانين متعددة لتنظيم حماية هذه الحقوق، سواء بشكل مباشر -

انتهكت إسرائيل التزاماتها وحرمت الفلسطينيين من حقوقهم الإنسانية الأساسية، ومن ضمنها الحق في الحياة وما يرتبط به من حق في المياه العادلة والبيئة السليمة. وعلى الرغم من تأكيد الجهات المعنية أنه لا يمكن تحقيق انتقال عادل في ظل الاحتلال، إلا أن ردودها بشأن اعتماد نهج الانتقال العادل في السياسات والاستراتيجيات الوطنية كشفت عن صورة متباينة. فاعتمدت نسبة كبيرة من المؤسسات المشاركة (90 في المئة) هذا النهج ضمن الأطر الوطنية، ما يشير إلى وجود جهود حكومية ومؤسسية لدمج الانتقال العادل في خطط التنمية. في المقابل، أشارت 9 في المئة من المؤسسات إلى عدم اعتماده، من بينها 5 في المئة لم تكن على علم بإدراجه أصلاً. وقد يعكس هذا التباين تحديات في التطبيق العملي أو ضعفاً في التواصل الفعال بشأن الجهود الجارية. وقد يشير أيضاً إلى أن الاعتماد كان جزئياً أو غير مباشر أو متفاوتاً بين مختلف القطاعات والمؤسسات، ما يستلزم مزيداً من التنسيق والشفافية لضمان فهم موحد للواقع الفعلي.

### انتهاك حقوق المياه في فلسطين

تنتهك إسرائيل جميع التزاماتها في فلسطين بموجب القانون الدولي واتفاقية جنيف والقانون الدولي الإنساني، فضلاً عن القوانين الأخرى ذات الصلة، من ضمنها القانون الدولي العرفي وقانون الاحتلال الحربي. ووفقاً لهذه القوانين، تقع على عاتق السلطة المحتلة مسؤولية حماية السكان الواقعيين تحت الاحتلال، لا استنزاف مواردهم الطبيعية أو تغيير الوضع القائم لهذه الموارد. على الرغم من ذلك، فرض الاحتلال عدداً من السياسات والإجراءات التي أضرت بشكل كبير بالشعب الفلسطيني في وصوله إلى موارده الخاصة: إذ صادر واستنزف الموارد المائية، وصادر الأراضي، وبنى مستوطنات غير قانونية، ونقل سكانه إليها وزودهم بالمياه من الضفة الغربية. كما استبدلت إسرائيل القوانين التي كانت سارية قبل احتلالها الأراضي الفلسطينية عام 1967 بأوامر عسكرية أعلنت بموجبها السيطرة على جميع الموارد المائية وقيدت استخدام الفلسطينيين هذه الموارد وتطويرها. ومارست إسرائيل سياسات تضرّ بالبيئة في الضفة الغربية وقطاع غزة، من ضمنها تلوين الأراضي عبر ضخ مياه الصرف الصحي في الأراضي الزراعية. كما استخدمت الوصول إلى المياه كوسيلة للعقاب، ودمرت البنية التحتية المائية الفلسطينية أو استولت عليها. وتنتهك هذه الأفعال والسياسات بوضوح المادة 54 من اتفاقية مؤتمر برلين لعام 2004، التي تنص على ما يأتي:

(1) يجب على الدولة المحتلة إدارة الموارد المائية في الأراضي المحتلة بطريقة تضمن الاستخدام المستدام لهذه الموارد وتقلل من الأضرار البيئية إلى أدنى حد. (2) ينبغي على الدولة المحتلة حماية المنشآت المائية وضمان توفير إمدادات مائية كافية لسكان الأراضي المحتلة.

إن حق الشعب الفلسطيني في السيادة على موارده الطبيعية، من ضمنها المياه، هو حق غير قابل للتصرف بموجب قرارات الأمم المتحدة والقوانين الدولية ذات الصلة والقانون العرفي، ولا يجوز تغييره بفعل التحولات الجيوسياسية أو الجغرافية

الفلسطينيين في مواردهم المائية، لا سيما تلك الممتدة خارج حدود الضفة الغربية وقطاع غزة، وحق المواطن الفلسطيني في الحصول على كميات كافية من المياه ذات الجودة المناسبة وبأسعار ميسورة، إضافة إلى خدمات الصرف الصحي. كما شددت على مبدأ المساواة في الوصول إلى هذا الحق لجميع شرائح المجتمع، من ضمنها الفئات المهمشة والنساء.

وبناءً على ذلك، يمكن تلخيص الجهات المعنية الرئيسية وأدوارها ومسؤولياتها كما وردت في القوانين والسياسات المختلفة في الجدول 1 على النحو الآتي:

مثل قانون المياه رقم 3 لعام 2002 والمرسوم الرئاسي رقم 14 لعام 2014 بشأن المياه - أو بشكل غير مباشر - مثل قانون الزراعة وقانون البيئة وقانون الحكم المحلي وقانون الصحة العامة.

وبالإضافة إلى هذه القوانين الرئيسية، طُورت العديد من الأنظمة، مثل نظام التعرفة والقرارات المتعلقة بتنفيذ قوانين وأنظمة قطاع المياه. ويحدد نظام تعرفة المياه المكونات الأساسية لتسعير المياه لمقدمي الخدمات المحليين. ويعتمد على نظام شرائح يحدد حداً أدنى ميسراً يضمن حصول الجميع على المياه بسعر منخفض يلبي الاحتياجات الأساسية من المياه. ثم يرتفع السعر تدريجياً مع زيادة الاستهلاك. فكلما زاد استهلاك المياه، ارتفع سعر المتر المكعب.

كما وُضعت سياسة مائية للفترة 2012-2032 تؤكد حقوق

### الجدول 1: أدوار ومسؤوليات المؤسسات ذات الصلة بالمياه في فلسطين

| المؤسسة                      | الدور والمسؤولية   |
|------------------------------|--|
| هيئة المياه الفلسطينية       | تنظيم قطاع المياه، تطوير وتنفيذ اللوائح والسياسات والاستراتيجيات والخطط، العمل على تحقيق التوزيع العادل والاستخدام الأمثل لضمان استدامة الموارد. |
| مجلس تنظيم قطاع المياه       | مراقبة مزودي خدمات المياه لضمان جودة وكفاءة خدمات المياه والصرف الصحي بأسعار ميسورة.   |
| السلطات المحلية والبلديات    | توفير خدمات المياه والصرف الصحي.   |
| وزارة الحكم المحلي           | تشكل المرجع القانوني للسلطات المحلية والمسؤولة عنها.   |
| وزارة الزراعة                | إدارة وتطوير المياه الزراعية، من ضمنها الخطط والسياسات الخاصة بالقطاع.   |
| وزارة الصحة                  | مسؤولية عن الجوانب الصحية لجودة مياه الشرب والإشراف على أنظمة ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي.  |
| هيئة جودة البيئة             | تحديد المعايير اللازمة لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي أو التخلص منها بما يتوافق مع الحفاظ على البيئة والصحة العامة.                             |
| مؤسسة المعايير الفلسطينية    | تضع المواصفات والمعايير الخاصة بمياه الشرب ومياه الصرف الصحي المعالجة والمواد والمعدات، وتصرح باعتماد ما يتوافق معها.                            |
| المنظمات غير الحكومية        | العمل في المناطق التي لا تصل إليها المؤسسات الرسمية، خصوصاً المجتمعات المهمشة، لضمان عدالة الوصول إلى المياه.                                    |
| المؤسسات الأكاديمية والبحثية | الإسهام في البحث العلمي وإيجاد الحلول، وتأهيل الكوادر الفنية من المهندسين والمتخصصين والباحثين في قطاع المياه.                                   |

غير الحكومية إلى عدم معرفتهم بفرص المشاركة، ما يسلب الضوء على الحاجة إلى تعزيز وتوسيع نطاق هذه الآليات.

قد ينبع التباين في إجابات أصحاب المصلحة من ضعف الوعي بالسبل المتاحة للمشاركة أو من تفاوت فعالية مشاركتهم بين سياقات مختلفة. ولسد هذه الفجوة، يستحسن تعزيز قنوات الاتصال وتفعيل آليات المشاركة على نطاق أوسع لضمان مشاركة أشمل وأكثر فعالية لمنظمات المجتمع المدني.

## أشكال مشاركة المجتمع المدني في صنع السياسات

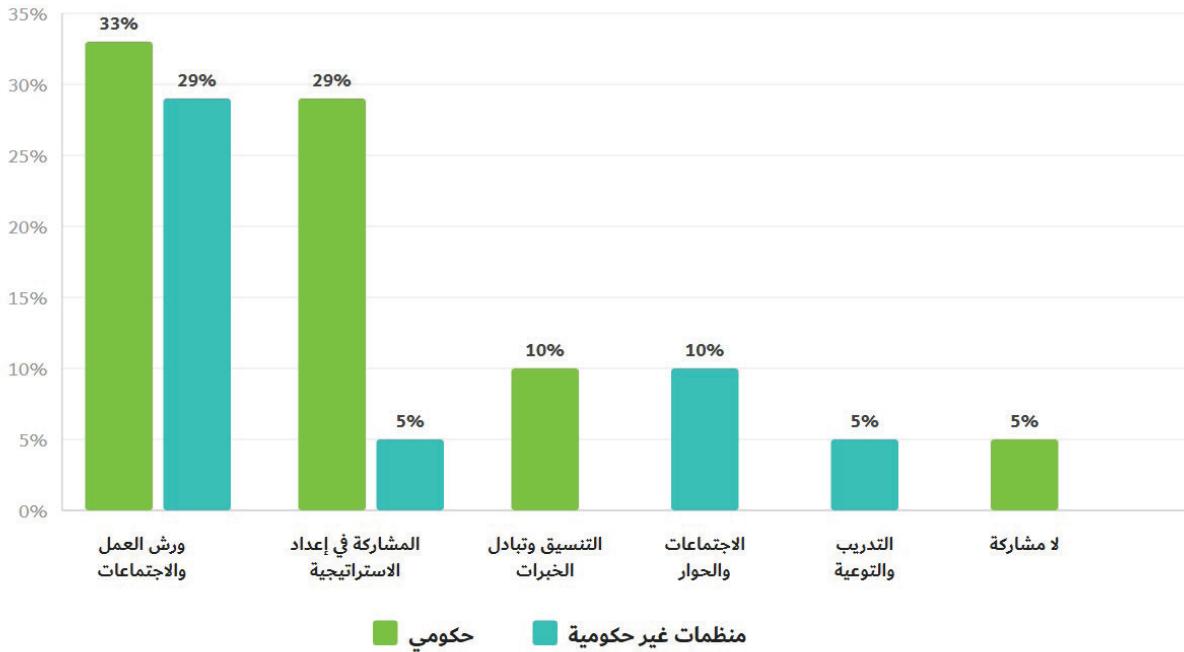
لفهم آليات إشراك منظمات المجتمع المدني بشكلٍ أعمق في صنع السياسات البيئية والمائية، سُئل أصحاب المصلحة عن أشكال مشاركة هذه المنظمات في التخطيط وتطوير السياسات. وتوضح الإجابات الواردة في الشكل 1 النسبة المئوية للمستجيبين الذين شاركوا في كل نشاط.

أظهرت نتائج تحليلات أصحاب المصلحة والاستبيانات أن منظمات المجتمع المدني لا تشارك بشكل كامل في صنع السياسات، وهو ما سيوضح لاحقاً.

## مشاركة المجتمع المدني في صنع السياسات

كما ورد في القسم 3.1 أعلاه، يعد إشراك أصحاب المصلحة في التخطيط واتخاذ القرار أحد مبادئ الانتقال العادل (SEI) (2020). وعندما سُئل أصحاب المصلحة عن مستويات مشاركتهم في صنع السياسات، جاءت إجاباتهم إيجابية في الغالب: أكد 86 في المئة من المؤسسات التي شملها الاستطلاع وجود مشاركة لمنظمات المجتمع المدني في عمليات صنع السياسات المتعلقة بالانتقال البيئي والمائي. تشير هذه النسبة المرتفعة إلى وجود آليات راسخة لإشراك منظمات المجتمع المدني، ما يعكس اتجاهًا إيجابيًا نحو الشفافية والحوكمة التشاركية. ومع ذلك، أفادت 5 في المئة من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بعدم وجود إشراك فعال، فيما أشار 5 في المئة آخرون من المنظمات

الشكل 1: أشكال مشاركة منظمات المجتمع المدني في صنع السياسات



لتقديم ملاحظات منظمة لتسهيل عملية المشاركة.

- تضمين تمثيل جميع أصحاب المصلحة - من ضمنهم الفئات المهمشة مثل النساء والأشخاص ذوي الإعاقة أو المزارعين - لضمان صنع قرار أكثر شمولاً.
- تعزيز الحوار والشفافية بين الحكومة والمزارعين والمجتمع المدني، بما يشمل بناء القدرات والتدريب اللازمين لضمان مشاركة فعالة.

حتى في حال بقيت المشاركة المسموح بها مع منظمات المجتمع المدني شكلية، فيجب على هذه المنظمات مواصلة جهود المناصرة والضغط للتأثير على صناعات القرار وتقديم بدائل مستنيرة. بشكل عام، تسعى هذه المنظمات إلى دور أكثر شمولاً ومؤسسية وفعالية في صنع السياسات، يضمن تمثيلاً عادلاً ومشاركة حقيقية في القرارات التي تؤثر على حياتها ومستقبلها، بدلاً من أشكال المشاركة الرمزية التي لا تأخذ في الاعتبار وجهات نظر هذه المنظمات في ما يتعلق بالقرارات المطروحة. وفي هذا الصدد، تبرز الحاجة إلى أدوات رصد فعالة وآليات شفافة للتغذية الراجعة، وتحتاج هذه المنظمات إلى الوصول للمسودة النهائية للقرارات قبل اعتمادها لضمان انعكاس وجهات نظرها فيها.

ولكي تتمكن منظمات المجتمع المدني من رصد عمليات صنع القرار بشكل سليم - والتأكد من شموليتها وأخذ آرائها في الاعتبار - فإنها ستحتاج إلى قدرات بشرية تتمثل في موظفين مدربين، وموارد مالية تضمن استمرار عملها وتمكنها من تطوير المعرفة وتقديم بدائل قائمة على الأدلة. كما تحتاج للوصول إلى المعلومات والبيانات في الوقت الفعلي. ويمكن لمنصة رقمية متاحة لهذه المنظمات أن تشكل أداة لتحقيق ذلك. وفي غضون ذلك، ينبغي إضافة بعض الأحكام إلى القوانين لتصبح مساهمة هذه المنظمات في صنع القرار وأدوارها الرقابية جزءاً من النظام القانوني والحوكمة. وأخيراً، تحتاج هذه المنظمات إلى تعزيز التنسيق في ما بينها وتشكيل تحالفات وشبكات لزيادة تأثيرها وجعل مشاركتها أكثر فعالية.

## عواقب عدم إشراك منظمات المجتمع المدني في صنع السياسات

اتفقت معظم المنظمات التي شملها الاستطلاع على عدم وجود فائدة حقيقية من استبعادها من حوكمة المياه والاتصال البيئي إذا كان الهدف تحقيق العدالة والإنصاف. على العكس، يمكن أن يؤدي هذا الاستبعاد إلى انتكاسات خطيرة على مستويات متعددة؛ إذ سيُحرم المجتمع الفلسطيني والمواطنون من دورهم النشط في صنع القرار، خصوصاً في ما يتعلق بالحصول على الاحتياجات الأساسية والاطلاع على المعلومات حول القضايا الحيوية المرتبطة

كما يُظهر الشكل 1، اتخذت معظم المشاركة طابع الاجتماعات وورش عمل، تلتها المشاركة في صياغة الاستراتيجيات، مثل تلك المتعلقة بالقطاع الزراعي. وتشمل مجالات إشراك منظمات المجتمع المدني الأخرى، الشراكات والتعاون الذي يُعزز من خلال مذكرات التفاهم واتفاقيات التعاون مع الحكومة التي تشكل لجاناً فنية وتنسيقية لمتابعة مهام محددة.

تعد الاجتماعات مع منظمات المجتمع المدني لجمع الآراء وإجراء الحوارات مع صانعي القرار أدوات مفيدة لنقل وجهات نظر هذه المنظمات حول القضايا ذات الصلة، لكن يبقى السؤال: هل تؤخذ هذه الآراء بالاعتبار في النهاية؟ فعلى الرغم من تنوع أشكال المشاركة، أشار بعض المستجيبين إلى غياب إشراك فعال لمنظمات المجتمع المدني في بعض الحالات، أو أن مشاركتها تكون غالباً شكلية فقط - وهو ما يشار إليه غالباً في الأدبيات بمصطلح «المشاركة الرمزية» - من دون أي تأثير فعلي أو مساهمة ملموسة في صنع القرار النهائي. لذلك، من المهم إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة منظمات المجتمع المدني ضمن آليات الحوكمة، بما يرفع من فعاليتها من خلال إتاحة التدخلات في مختلف مراحل المشروع، من التصميم إلى التنفيذ، وضمان مساهمتها الحقيقية في صنع القرارات المتعلقة بالمياه.

## الآليات المرغوبة والموارد المطلوبة لإشراك منظمات المجتمع المدني في صنع السياسات

لفهم أفضل لوضع المشاركة وماهية وجود فجوة بين أشكال المشاركة الحالية وتلك المرغوبة، أعربت منظمات المجتمع المدني عن حاجة واضحة إلى مشاركة نشطة ومؤثرة في صنع السياسات، لا سيما في ما يتعلق بحوكمة المياه العادلة. وتشمل الآليات الرئيسية المرغوبة ما يأتي:

- مشاركة مبكرة وفعالة في المراحل الأولية لتطوير السياسات. وهذا يتطلب إشراك منظمات المجتمع المدني منذ بداية صياغة السياسات، وعدم حصر مشاركتها في المراحل النهائية أو عند عرض النتائج فقط.
- توفير الوصول إلى البيانات والمعلومات لتعزيز الشفافية والمساءلة.
- تنسيق مكثف وشراكة حقيقية مع الجهات المعنية، من ضمنها تشكيل اللجان الاستشارية. من الضروري توفير مساحة لهذه المنظمات لتكون شريكاً أساسياً في صنع القرار، مثل إنشاء لجان مشتركة مسؤولة عن التخطيط والتطوير أو اتخاذ القرارات.
- إنشاء منصات إلكترونية وبوابات استشارة مفتوحة

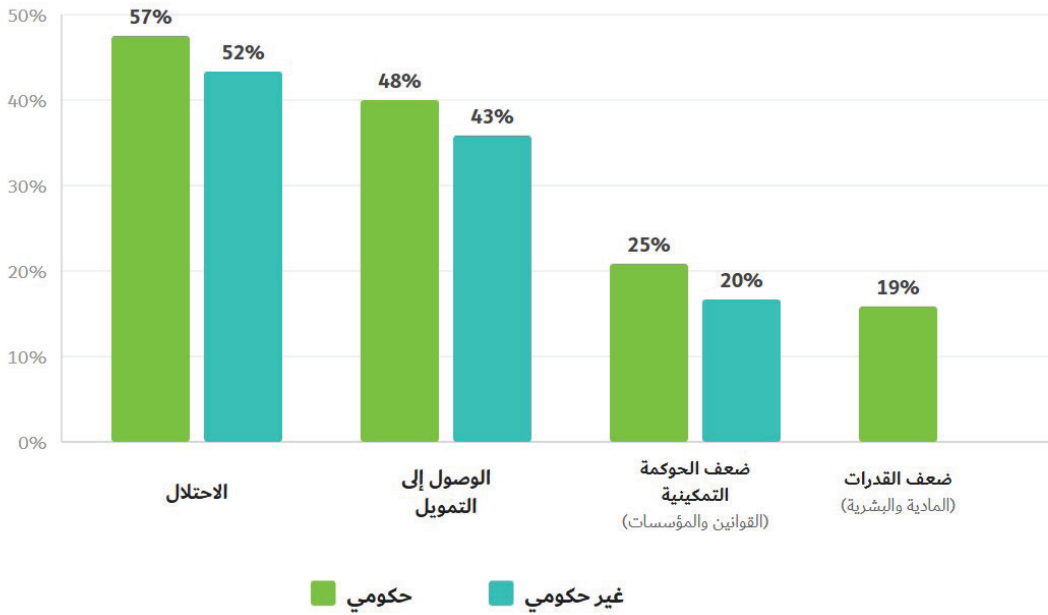
## مدى كفاية جهود منظمات المجتمع المدني لتحقيق العدالة المائية والبيئية

هناك إجماع على أهمية إشراك منظمات المجتمع المدني في صنع السياسات، وعلى قيمة مساهماتها بمجرد تمكينها وتوفير الآليات المطلوبة والبيئة الملائمة لذلك. ويبرز هنا سؤالٌ أساسي هو: هل تبذل هذه المنظمات جهوداً كافية لتحقيق العدالة المائية والبيئية؟ تباينت آراء الجهات المعنية التي شملها الاستطلاع، لكن الغالبية العظمى تعتقد أن جهودها غير فعالة في ظل التحديات الراهنة.

بحقوقهم وسبل عيشهم. ويزداد هذا الأمر أهميةً بالنسبة إلى صغار المزارعين والفئات المهمشة. علاوة على ذلك، سيؤدي هذا الاستبعاد إلى أضرار بيئية وسيؤثر سلبيًا على شرعية الحكومة. وبشكل أكثر مباشرة، سيؤدي إقصاء هذه المنظمات إلى خلق فجوات في حوكمة المياه والبيئة، وإضعاف الشفافية والمساءلة، والعجز عن معالجة الأسباب الجذرية بفعالية - ما يؤدي بشكلٍ عام إلى حالة غير عادلة.

أما المستفيدون الرئيسيون من هذا الإقصاء فهم الاحتلال الإسرائيلي وأصحاب النفوذ والمصالح الخاصة. إذ يستفيد الاحتلال بشكلٍ أكبر من الحفاظ على السيطرة المطلقة على قرارات المياه ومواردها واستغلال الوضع من دون مساءلة. وباختصار، ترى المؤسسات أن استبعاد هذه المنظمات يمثل خسارةً للجميع باستثناء أولئك الساعين إلى السيطرة غير المقيّدة على الموارد والقرارات، ما يعزز الحاجة الملحة إلى إشراك منظمات المجتمع المدني لتحقيق حوكمة عادلة وشفافة.

### الشكل 2: التحديات التي تواجه مساهمة منظمات المجتمع المدني في تحقيق العدالة المائية والبيئية



المدني محدودية في التمويل والقدرات والخبرة، ما يحد من تأثيرها. ويكون الوعي العام بحقوق المياه غالباً منخفضاً، ويغيب التنسيق الشامل بين مختلف الأطراف المعنية، ما يمكن أن يطور رؤية موحدة للعدالة المائية وآليات تنفيذها ضمن إطار الحوكمة الوطنية.

على الرغم من دورها الحيوي، تواجه هذه المنظمات تحديات كبيرة تحول دون تحقيق عدالة مائية شاملة، ما يتطلب بذل

كما يوضح الشكل 2، فإن العقبة الرئيسية التي تحد من مساهمة هذه المنظمات هي الاحتلال الإسرائيلي، الذي يسيطر على مصادر المياه، ويقيد تنفيذ المشاريع، ويهدم المشاريع المنجزة أو قيد التنفيذ، ويعوق الوصول العادل إلى الموارد، خصوصاً في المنطقة ج. علاوة على ذلك، تصاعدت اعتداءات المستوطنين على الممتلكات الفلسطينية وموارد المياه، ما أوجد تحدياً جديداً. كما تواجه منظمات المجتمع

جهود أكبر وتوفير دعم سياسي ومادي لتمكين مشاركتها وتعزيز فعالية عملها في هذا المجال.

## دور التمويل الخارجي في المساهمة في تحقيق العدالة المائية

اتفقت معظم المؤسسات التي شملها استطلاع هذا التقرير على أن التمويل الخارجي يمكن أن يساهم بشكل إيجابي في بعض جوانب العدالة المائية. فهو يدعم مشاريع البنية التحتية التي تتيح الوصول العادل إلى المياه، لكنه يواجه تحديات كبيرة، خصوصاً تلك المرتبطة بالاحتلال.

يمكن للتمويل الدولي أن يدعم هذه المنظمات في المناطق التي يتعذر على الحكومة الوصول إليها (مثل المنطقة ج)، ويساعد في بناء قدرات المجتمع المحلي وزيادة الوعي. غير أن الاحتلال الإسرائيلي يبقى العائق الأكبر، إذ يهدم المشاريع الممولة خصوصاً في المنطقة ج، ما يؤدي إلى هدر الموارد، وتعريض الاستثمارات للخطر. وبلغ العدد الإجمالي للمنشآت المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة التي دُمّرت في الضفة الغربية بين كانون الثاني/يناير 2009 وتششرين الأول/أكتوبر 2024 نحو 906 منشآت - شملت آباراً وخزانات مياه وخطوط أنابيب ومراحيض - وكان العديد منها في المنطقة ج.<sup>43</sup>

كما أن غياب الحماية السياسية للمشاريع الممولة يعرضها أكثر للخطر. ويكون التمويل غالباً جزئياً، أو غير مستدام أو مشروطاً. وعلى الرغم من أهميته، لا يمكن للتمويل الخارجي وحده تحقيق عدالة مائية شاملة في ظل الظروف السياسية الراهنة ما لم يقترن بضمانات لحماية المشاريع من الهدم الإسرائيلي.

وأجمعت المؤسسات المُستطلعة على أن تمويل الاتحاد الأوروبي يمكن أن يؤدي دوراً إيجابياً في المساهمة في تحقيق العدالة المائية والحق في المياه في فلسطين. على سبيل المثال، بلغت استثمارات الاتحاد الأوروبي في قطاع المياه 167 مليون يورو بين عامي 2006 و2019، من ضمنها 86 مليون يورو لقطاع غزة وحده.<sup>44</sup> وساهم هذا التمويل في إنشاء بنى تحتية أساسية، وتأمين مصادر مياه بديلة، وتعزيز صمود المزارعين والمجتمعات المحلية. كما يلعب الاتحاد الأوروبي

دوراً سياسياً حاسماً من خلال الضغط على إسرائيل لوقف الانتهاكات ودعم حقوق الفلسطينيين على الصعيد الدولي، ما يوفر غطاءً سياسياً للمشاريع الممولة. وعلى الصعيد السياسي، أعرب وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي بالإجماع عن معارضتهم الشديدة لسياسة الاستيطان الإسرائيلية، بما فيها عمليات الهدم والمصادرة، التي طالت بعض المشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. علاوة على ذلك، تخضع المساعدات الإنسانية للاتحاد الأوروبي في المنطقة ج للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وتهدف إلى توفير الحماية والمساعدة للفلسطينيين الأكثر هشاشة. وتُقدّم هذه المساعدات في ظل عدم وفاء الحكومة الإسرائيلية بالتزاماتها كقوة احتلال، وعجزها عن تلبية احتياجات السكان في الأراضي المحتلة، ما يفرض على الاتحاد الأوروبي «واجباً إنسانياً» لتقديم المساعدة إلى «السكان المحييين». ومن خلال دعم السكان في أماكن وجودهم، تساهم هذه المساعدات في الحد من التهجير القسري للمجتمعات الهشة، الأمر الذي يشكل انتهاكاً جسيماً لاتفاقيات جنيف.<sup>45</sup> كما يساهم التمويل في بناء القدرات المؤسسية المحلية، وتحسين الحوكمة، ودعم جهود المناصرة: على سبيل المثال، ساهم الاتحاد الأوروبي في إعداد مخططات هيكلية لـ 121 تجمعاً سكنياً في المنطقة ج.<sup>46</sup>

ومع ذلك، فإن غياب إرادة سياسية موحدة لدى الاتحاد الأوروبي لفرض عقوبات على إسرائيل بسبب ممارساتها التي تعوق تحقيق العدالة المائية، يجعل موقفه السياسي غير كافٍ. وعلى الرغم من كونه جهة مانحة رئيسية، يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى آليات حماية أقوى وإرادة سياسية أكبر وتنسيق أفضل، لضمان تحقيق أقصى فائدة من تمويله. وإلا، فإن مصير الفلسطينيين وإمكانية وصولهم إلى المياه سيبقى مرهوناً بالتجاذبات الجيوسياسية.

## وعي المجتمع الفلسطيني بالحق في المياه

تباينت آراء المشاركين في الاستطلاع بشأن مستوى وعي المجتمع الفلسطيني بحقوقه المائية، لكن الغالبية العظمى اعتقدت أنه لا يزال محدوداً، لا سيما على مستوى الجمهور العام. وفي حين قد تتمتع بعض الفئات، من ضمنها المزارعون ومؤسسات قطاع المياه والخبراء، بمستوى جيد من الوعي، يبقى هذا الإدراك لدى فئاتٍ أخرى سطحياً في كثير من الأحيان، ولا يُترجم إلى فهم عميق للاتفاقيات الدولية أو القوانين المحلية أو الآليات المتاحة لممارسة هذا الحق أو رصد انتهاكاته.

وتساهم عدة عوامل في هذا الانخفاض في مستوى الوعي. أولاً، يؤدي الاحتلال الإسرائيلي وسيطرته على موارد المياه إلى شعور بالعجز لدى الأفراد. كما يُعَدّ غياب التعليم المنهجي

45 الخدمة الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي، «برامج التنمية».

46 الخدمة الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي، «برامج التنمية».

43 "Breakdown of Data on Demolition and Displacement in the West Bank", available at <https://app.powerbi.com/view?r=eyJrIjoiMmJkZGRhYWQ0ODk0MS00MwJkLWl2NTktMDg1NGJlMGNiY2Y3IiwidCI6IjBmOWUzNWRiLTU0NGYtNGY2MC1iZGNjLTViYTQxNmUzZGM3MCIslmMjIj9>

44 The Diplomatic Service of the EU, "Development Programmes (East Jerusalem, Area C, Water, Civil Society)", 1 January 2019, available at [https://www.eeas.europa.eu/node/65569\\_en](https://www.eeas.europa.eu/node/65569_en) (EU Diplomatic Service, "Development Programmes").

## الخلاصة

يوفر تحليل نتائج الاستطلاع فهماً عميقاً ومتعدد الأبعاد للتحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في ما يتعلق بالانتقال العادل في مجال البيئة والعدالة المائية في السياق الفلسطيني. ويظهر إجماع واسع بين مختلف أصحاب المصلحة على أن مفهوم الانتقال العادل لا يقتصر على الحفاظ البيئي فحسب، بل يشمل أيضاً أبعاداً اجتماعية واقتصادية وحقوقية حاسمة. ويؤكد هذا التصور الشامل ضرورة ضمان عدم تهميش أي فئة من المجتمع أو تركها خلف الركب في مسار تحقيق الاستدامة البيئية.

وعلى الرغم من وجود أدلة على تبني هذا النهج في السياسات الوطنية، فإن التفاوت في مستويات التنفيذ يكشف عن حاجة ملحة إلى تعزيز التنسيق والشفافية. يُعترف بشكل واضح بالدور الحيوي لمنظمات المجتمع المدني في عمليات صنع السياسات، إذ تؤكد معظم المؤسسات وجود آليات قائمة لإشراكها. ومع ذلك، تبرز دعوة واضحة إلى تعزيز وتوسيع هذه الآليات، بما يتيح مشاركة فعالة منذ المراحل المبكرة للتخطيط واتخاذ القرار، ويعزز الشفافية والمساءلة، عبر إنشاء لجان استشارية متخصصة ومنصات إلكترونية تتيح مشاركة منظمة ومهيكلية.

تعبر منظمات المجتمع المدني عن حاجة ملحة إلى موارد مادية وغير مادية، تشمل تمويلاً مستداماً، ومبادرات قوية لبناء القدرات، ووصولاً غير مقيد إلى المعلومات، إلى جانب دعم سياسي وقانوني ثابت. وتعدّ هذه الموارد ضرورية لتمكين هذه المنظمات من ممارسة تأثير أكبر على السياسات العامة، ما يساهم في تحقيق انتقال بيئي أكثر عدالةً.

ترفض الردود بشكل قاطع أي تصور يفيد بإمكانية تحقيق فائدة من استبعاد المجتمع المدني من حوكمة المياه أو من مسار الانتقال العادل في مجال البيئة. على العكس، يُنظر إلى هذا الاستبعاد باعتباره سبباً في عواقب خطيرة وضارة لكل من المجتمع الفلسطيني وبيئته. ويشار إلى أن المصالح المرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي هي المستفيد الرئيسي من هذا الاستبعاد. في المقابل، تُعدّ منظمات المجتمع المدني فاعلاً محورياً من خلال أنشطتها في المناصرة، وحملات التوعية المجتمعية، والمشاركة المباشرة في صياغة السياسات، وبناء الشراكات، وإنتاج المعرفة والبحوث، وتمثيل الفئات المهمشة، وأداء مهام المساءلة والرقابة، وتوفير الحلول العملية، والتأثير السياسي الاستراتيجي.

في مجال العدالة المائية، يسود إجماع على أن جهود المجتمع المدني وحدها، على الرغم من أهميتها الحاسمة، تبقى غير كافية في ظلّ التحديات الكبيرة القائمة. ويبرز الاحتلال الإسرائيلي باعتباره العائق الأكبر، نظراً لسيطرته الشاملة على الموارد المائية ويعوق الوصول إليها بشكل فعال. وعلى الرغم من أن التمويل الخارجي، ومن ضمنه تمويل الاتحاد الأوروبي، يساهم بشكل ملموس في تعزيز العدالة المائية،

والتوعية ضمن المناهج التعليمية الوطنية، وفي وسائل الإعلام العامة حول قضايا المياه والبيئة، سبباً إضافياً. ولا يساعد أيضاً ضعف قدرات وموارد بعض المؤسسات، سواء الوطنية أو منظمات المجتمع المدني، على تنفيذ حملات واسعة النطاق، ما يفضي إلى فجوة بين المعرفة النظرية وإمكانية الوصول العملي إلى هذا الحق.

وبالتالي، تبرز حاجة ملحة إلى تعزيز الوعي بالحق في المياه على مختلف المستويات من خلال جهود متكاملة من المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والمؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام.

## الآليات الوطنية لتمكين الوصول إلى الحق في المياه

تتفق معظم المؤسسات على أن تمكين المواطنين الفلسطينيين من الوصول إلى حقوقهم المائية يتطلب آليات وطنية متكاملة. وتشمل الآليات الرئيسية إنفاذ قوانين وتشريعات المياه وإدماج مبادئ العدالة المائية بشكل صريح في قانون المياه وكذلك في السياسات الوطنية للمياه. كما تبرز أهمية ضمان مشاركة المجتمع المحلي وإشراك منظمات المجتمع المدني من خلال لجان المياه المحلية وتعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار. ويتطلب ذلك تمكين المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني على حدٍ سواء، عبر تزويدها بالمعرفة والوعي بمختلف جوانب الحق في المياه ومفاهيم العدالة المائية.

ولضمان هذا الحق، من الضروري دعم مشاريع البنية التحتية للمياه، إما من خلال الميزانية الحكومية أو عبر مشاريع تنفذها منظمات المجتمع المدني، خصوصاً في المنطقة ج. كما تبرز أهمية تعزيز قدرات البحث العلمي لمواجهة التحديات العالمية المختلفة، من ضمنها تغير المناخ. وأخيراً، من الضروري توحيد الجهود، بما في ذلك تفعيل آليات الضغط والمناصرة الدولية لفضح انتهاكات إسرائيل لحقوق الفلسطينيين، لا سيما حقوقهم في المياه؛ وتشكيل ودعم مجموعات مهنية وقانونية قادرة على إعداد وتقديم قضايا أمام محكمة العدل الدولية وغيرها من المحافل، بهدف وقف الانتهاكات وضمان الامتثال للقانون الدولي وتأمين تعويضات للشعب الفلسطيني. وتتطلب هذه الآليات جهوداً منسقة وإرادة سياسية حقيقية لضمان تنفيذها بفعالية.

فإن إمكاناته تبقى محدودة بشدة بسبب ممارسات الاحتلال  
وغياب الحماية السياسية الكافية للمشاريع الممولة.

في المحصلة، يؤكد هذا التقرير أن تحقيق انتقال عادل في  
مجال الطاقة والعدالة المائية في فلسطين يتطلب مقاربة  
شاملة ومتكاملة. ويجب أن تتجاوز الجوانب التقنية البحتة  
لتشمل الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية المعقدة.  
كما يشدد التقرير على الدور الذي لا غنى عنه لمنظمات  
المجتمع المدني باعتباره شريكاً أساسياً في هذا المسار، ويؤكد  
الحاجة الملحة إلى جهود وطنية ودولية منسقة. فهذه الجهود  
حيوية ليس فقط لمواجهة التحديات التي يفرضها الاحتلال  
الإسرائيلي، بل والأهم لضمان الحق الأساسي للفلسطينيين  
في بيئة عادلة ومياه نظيفة كافية. ونأمل مخلصين أن يشكل  
هذا التقرير حافزاً لتعزيز الحوار وتكثيف العمل المشترك  
بين جميع أصحاب المصلحة، ما يدفع المنطقة نحو مستقبل  
أكثر عدالة واستدامة للجميع.







---

## مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي وعدالة اجتماعية. تقوم المبادرة بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميزة وتلتزم في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين.

---



contact@arab-reform.net  
باريس - بيروت - تونس